الأمم المتحدة

A/66/323

الجمعية العامة

Distr.: General
26 August 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

التجارة الدولية والتنمية

رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه توضيحا لموقف بيلاروس حيال الجزاءات المفروضة على بعض المؤسسات البيلاروسية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة العمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) زويا **كولونتاي**

القائمة بالأعمال بالإنابة

* A/66/150.

010911 010911 11-48189 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من القائمة بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

موقف جمهورية بيلاروس حيال الجزاءات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على بعض المؤسسات البيلاروسية

في ١١ آب/أغسطس ٢٠١١، فرض مكتب الرقابة على الأصول الأجنبية بوزارة مالية الولايات المتحدة الأمريكية، جزاءات على أربع من مؤسسات هيئة ''بيلاروس للنفط والكيماويات'' (بلنفتخيم): وهي مؤسسة ''بيلشينا''، ومؤسسة ''غرودنو آزوت''، ومؤسسة ''غرودنو خيمفولوكنو''، ومؤسسة ''نافتان''.

وأسفر هذا القرار عن إدراج هذه المؤسسات في قائمة خاصة تتضمن أسماء شخصيات ومنظمات تخضع أصولها الثابتة والمنقولة داخل الولايات المتحدة الأمريكية للمقاطعة. ويحظر على الشخصيات الطبيعية والاعتبارية في الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع هذه المؤسسات. وتمثلت الأسباب التي ساقتها الولايات المتحدة لفرض هذه الجزاءات، في ما يزعم من حدوث ''انتهاكات لحقوق الإنسان تتصل بأعمال قمع سياسي في بيلاروس''.

ويرى الجانب البيلاروسي أن قرارات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بفرض قيود اقتصادية ضد جمهورية بيلاروس لا سند لها وتمثل خطوة غير قانونية. ويرى الجانب البيلاروسي أنها قرارات ذات دوافع سياسية وتؤدي إلى تقليص قاعدة التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وتشكل أعمال الولايات المتحدة الأمريكية انتهاكا صراحا لمذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، التي تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بموجبها بالامتناع عن فرض تدابير اقتصادية قسرية على جمهورية بيلاروس مقابل تخلي بلدنا الطوعي عن امتلاك أسلحة نووية.

ويثير قرار الولايات المتحدة الأمريكية المذكور الدهشة بوجه خاص، لأن الضمانات المتعلقة بأمن بيلاروس، والمنصوص عليها في المذكرة، جرى تأكيدها من قبل الولايات المتحدة في البيان المشترك الذي صدر عن وزير خارجية بيلاروس ووزيرة خارجية الولايات المتحدة في أعقاب لقائهما، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

وعلاوة على ذلك، تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها من الأطراف الموقعة على بيان هلسينكي النهائي، بالامتناع، ''في جميع الظروف، عن فرض تدابير اقتصادية قسرية تمس بممارسة الدول الأطراف الأخرى لحقوقها السيادية، بهدف تحقيق مصلحة ذاتية''.

وتتعارض أفعال الولايات المتحدة أيضا مع قرار الجمعية العامة ١٨٣/٦٢، الذي ورد فيه ''أنه لا يجوز لأي دولة أن تستخدم أو أن تشجع على استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية انفرادية أو أي نوع آخر من التدابير لإكراه دولة أخرى على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية''؛ علما بأن قرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٢، بشأن ''حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد''، يحث جميع الدول على ''الكف عن اتخاذ أو تنفيذ أي تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول، ولا سيما التدابير ذات الطابع القسري بكل ما لها من آثار تتجاوز الحدود الإقليمية''.

ولا مجال مطلقا في ساحة الممارسات الدولية لقبول وسائل الترهيب والضغط والقسر الاقتصادي، التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية بيلاروس، والتي لا يمكن أن تتمخض عن شئ سوى تصعيد حدة التوتر في العلاقات بين دولتين ذواتا سيادة، وعلى الساحة الدولية بأسرها.

وما مقولات أن الجزاءات ليست موجهة ضد الناس البسطاء سوى هراء، نظرا إلى أن عدد العاملين في المؤسسات التي فرضت عليها هذه الجزاءات يزيد على ٤٠ ألف شخص، وتمثل الجزاءات ضغطا مباشرا على المصالح الاجتماعية – الاقتصادية لهؤلاء العاملين.

وتعكس الجزاءات المفروضة على المؤسسات البيلاروسية الأربع روحا غير حميدة في التنافس مع مؤسسات بيلاروس التي طبقت شهرتها الآفاق، وتتمتع بسمعة طيبة هي أهل لها، والتي تخدم بشكل حصري المصالح الاقتصادية لشعب بيلاروس برمته. وتنفذ هذه المؤسسات أنشطة أعمالها التجارية بشفافية كاملة، وتقدم الدعم لكثير من المشاريع التي تحقق منافع اجتماعية واسعة. وقد تمكنت بفضل استراتيجياتها التسويقية الناجحة من تنمية إمكاناتها العلمية والتقنية والإنتاجية والبشرية، وتعزيز مكانتها في الأسواق الدولية بشكل مضطرد. ولهذا تلحق أية قيود على عمل المؤسسات المذكورة ضربة لا يقتصر تأثيرها على هذه المؤسسات والعاملين فيها فحسب، بل يمتد أثرها ليشمل جميع مواطني بيلاروس.

وفي ضوء تصعيد الولايات المتحدة الأمريكية للأعمال التي تتنافى مع روح الصداقة تجاه بيلاروس، يجد الجانب البيلاروسي نفسه مجبرا على تجميد بعض مشاريع التعاون الثنائي مع الولايات المتحدة. وعلى وجه الخصوص، صدر قرار بوقف المحادثات مع الجانب الأمريكي بشأن مشروع استبدال الوقود النووي عالي التخصيب بوقود منخفض التخصيب. وفي غضون ذلك، لن تحيد بيلاروس عن الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال عدم الانتشار، والتمسك بروح المسؤولية في كفالة الحماية المادية للمواد النووية. وتم كذلك وقف مشاركة بيلاروس في مشروع درجة الماجستير في إدارة الأعمال، المبني على أساس مدرسة ريغا لإدارة الأعمال.

ويحتفظ الجانب البيلاروسي لنفسه بالحق في اتخاذ أية تدابير أخرى يراها مناسبة فيما يختص بفرض الجزاءات.